والمشتري ان باخر ما يعلم به مسلمة حتى يرجع من جميع
فمن تعه وليس له ما سوى ذلك واذا اختلف مقتضى القول
الاخير والمفاتي وبهما افتى شيخنا الغنايمي قال الحشيش
للبلاج الآن يشتكي كله الجنباع في قرايه مسئل ابن
زوجته ارضه عن رجل علم كم اصابه زوجته له وزعتها به
في حياته هل يكون ذلك فاذا بينها وبين زوجها وقعت
سئلت عن هذه المسئلة فمن فحصت عنه عاما علم ابيض
فيما يقتضيه، وقفت عن الجواب فيها فقيل له ولم يقال
انه لم يعلم ان ذلك الارتواء صحيح واجيب بانه فرقة قبل
الدخول وان كان قبل الارتداد فيحتمل كما اصابه المرأة للزوج
وزعتها به الوان شرط ارتداده بعد موته ليس بشيء اذ هو دليل على
انها اصابته مما ادعاه فيقال ليس هذا ما يعتمد عليه
وانا متوقف فيها فقال له بعضهم من اهل عصرنا يتم
فالشيخ بجماية وباقي فيها المجوبي في حاشية ذلك ما يكون طلاقا
ومسئل عمن رهن ارضه على مسئلة عام التحقيق في
الزرع المختلف فيها ما يقع عشرين من الفولين وعن مسئلة
ما تتكرر من الزرع في دعوى الاحالة ونحو هما تعتبر في ذلك
وهل يحتاج احد من اليمين فيها الى بتينة او تجب
بقسم الزرع فاجاب رضي الله عنه اما يمين التهمة
وهي الزرع الذي كانت تحقق على الزرع عليه وغرم اختلف على
عامل في نحو فما ابتراه واختلف ان تحقق على انها تحقق
هل

هل في جميع ام كما والاظهر في العباس ان ابا تجب اليمين الا بتحقيق
الزرع والفول البتة صلى الله عليه وسلم البينة على المدعي
واليمين على من انكر واما انها استحسان والاظهر اذا وجبت
على القول بانها تجب ان يحلف على الزرع عليه بالفول
دون ان في جميع اليمين على الزرع اذ لا يكلف ان يحلف على ما الى
ما يدعيه والذي اختاره في هذا ان تحلف يمين التهمة اذا هو بينة
وتسقط اذا ضعفت وان ما في جميع اذا حققت واما حصوا
الاحالة ونحوها مما يجري من باب دعوى الحق وفوق وفوكان فيها
بين شيوخنا اختلاف منهم من كان يذهب فيها وفع
من ذلك في الامهات الى انه اختلاف من القول وانها مسئلة
فيها قولان جملة من عين ذلك وصيل ومنهم من كان يقول
ذلك ليس باختلاف من القول وان المعنى في ذلك كان الشيء
المدعى فيه ان كان يبس الزرع او كان له شبهة وجبت اليمين
في ذلك على الزرع عليه وان لم يكن يبس ولا كان له شبهة
لم تجب له يمين وهو ذهب صيل حسن لم وجه حسن
النظر وهو مراعات خلاف في وجوب احكم بالم يقض من
الامهات والاظهر في دعوى الاحالة وجوب اليمين فيها لان
اختلاف في وجوب الحكم بها الآن به على الانها احالة فيها
قبل التحقيق بلا ان موافق مصلحة اليمين في ذلك مراعات
لقول لقول من يقول ان اليمين لا يلزم الا ما تحقق وبالله التوفيق

وسئل عن رجلين اختلفا في الزرع هل جعل حوضا الارض